



بسم الله الرحمن الرحيم

٥٠٠٥٥

تم رفع هذه الرسالة بواسطة / سلوى محمود عقل

بقسم التوثيق الإلكتروني بمركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات دون أدنى

مسؤولية عن محتوى هذه الرسالة.

ملاحظات: لا يوجد





كلية الحقوق
قسم القانون الجنائي

الحماية الجنائية للشركات المساهمة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحثة

نوره محمد أحمد حسين

لجنة الإشراف والحكم على الرسالة:

أ.د/ إبراهيم عيد نايل (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

أ.د/ السيد محمد عتيق (عضو)

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي - كلية الحقوق - جامعة حلوان.

أ.د/ مصطفى فهمي الجوهري (عضو)

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

أ.د/ حسام رضا السيد (مشرفاً وعضو)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري المساعد - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.



كلية الحقوق
قسم القانون الجنائي

صفحة العنوان

اسم الباحثة: نوره محمد أحمد حسين

اسم الرسالة: الحماية الجنائية للشركات المساهمة

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون الجنائي

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠٢٠م



كلية الحقوق
قسم القانون الجنائي

الحماية الجنائية للشركات المساهمة

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق
من الباحثة

نوره محمد أحمد حسين

لجنة الإشراف والحكم على الرسالة:

أ.د/ إبراهيم عيد نايل (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

أ.د/ السيد محمد عتيق (عضوًا)

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي كلية الحقوق - جامعة حلوان.

أ.د/ مصطفى فهمي الجوهري (عضوًا)

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

أ.د/ حسام رضا السيد (مشرفاً وعضوًا)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري المساعد كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: / / / أجازت الرسالة: / /
موافقة مجلس الكلية: / / / موافقة مجلس الجامعة: / /
بتاريخ: / / / بتاريخ: / / /

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَسْتَبِشُّونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ
وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ

صَدِيقُ اللَّهِ الْعَظِيمُ

سورة آل عمران ، آية ١٧١ .

الحمد لله

(وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك.. ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا ببرؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدي الأمانة... ونصح الأمة.

رسول الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل اسمه بكل اعتزاز وافتخار.. إلى من ستبقي كلماته نجوماً اهتدي بها اليوم والغد والإبد.. إلا الذي تمنيت من الله أن يمد في عمره ليり شهاراً قد ساعدني فيها كثيراً ودعمني بكل قوّة عليها، وقد حان الآن وقت قطافها وبعد طول انتظار، ولكن لا نقول إلا ما يرضي الله، إنما لله وإنما إليه راجعون، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

أبي (الشيخ / حمودة النسي) رحمة الله عليه.

أرجوا من الله أن يرحمه ويغفر له ويجعل موطاه جنة الفردوس... أرجوا من الله أن يجعل عملي هذا صدقة جارية في ميزان حسناته.

إلى المست غالبية والجميل.. التي ساعدتني كثيراً، ودعمتني بكل ما لديها من قوّة.. إلى من قدمت الكثير من عمرها لي وجعلتني أنا الآن.

أم بيبارك الله في عمرها.

إلى أعلى ما لدى في تلك الدنيا... إلى كل من دعا لي بالخير في كل أعمال حياتي.

إخوتي حفظهم الله (عبدالرحمن، فاطمة، خديجة، عائشة، محمد، دعاء).

إلى كل الأصدقاء، ورؤسائي بالعمل، ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي، إلى كل من لم يدخل جهاداً في مساعدتي، إلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية والعملية.

الباحثة

نوره محمد أمير حسين

شكراً وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي منَّ علينا بإتمام هذا العمل المتواضع مع رجائي أن يتقبله مني و يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وإنماً بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب المعرفة.

فإنني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى معلمي وأستاذتي العالم الجليل **معالي الأستاذ الدكتور/ إبراهيم عيد نايل**، أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي - كلية الحقوق - جامعة عين شمس، بوافر الشكر وعظيم الامتنان، فإنني لا أجد من الكلام ما يسعفي بالقول الذي يوفيه حقه، على تفضله بقبول الإشراف علي هذه الرسالة، وترأسه لجنة الحكم والمناقشة علي هذه الرسالة، وعلى ما منحني من صدر واسع ورحب من نصح وإرشاد، ساعدني به على إخراج هذا العمل علي هذه الصورة، بالرغم من مشاغله ومسئولياته، وما مر به من ظروف صحية التي لا تخفي علي أحد. فقد طوق عنقي بفضل ومعرفت لم أنساه ما حبيت، ولن انسى فضله علي وقت وقوفه بجاني وقت وفاة أبي رحمه الله وغفر له، فقد كان لي وقتها سندًا وعوناً، نعم الأب والمعلم، فلن أنسى ذلك، مهما حدث، فبارك الله له في عمره وصحته، وحفظ الله له أهل بيته، وأن يمدهم الله بالصحة والعافية، وأن يجزيه الله عنِّي وعنِّ العلم وأهله خير الجزاء.

كما أتوجه بعميق شكري وتقديرني إلى السيد الجليل **الأستاذ الدكتور/ حسام رضا السيد**، أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري المساعد - كلية الحقوق - جامعة عين شمس، علي تفضله بقبول الإشراف علي هذه الرسالة رغم أعバيه الكثيرة، والذي كان متاعطاً معي، ولم يبذل بأي جهد أو مشوره إلي أن أخرج هذا البحث إلي حيز الوجود موضحةً جهده وفضل توجيهاته، نعم المعلم، فأدعوه الله العلي القدير أن يبارك له في صحته وعمره وعمله وأن يحفظ له أهل بيته، وأن يمدهم الله بالصحة والعافية، وأن يجزيه الله عنِّي وعنِّ العلم وأهله خير الجزاء.

كما يسعدني ويشرفني أن أقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة والحكم على الرسالة كل من معالي السيد العالم الجليل الأستاذ **الدكتور/السيد محمد عتيق**، أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي - كلية الحقوق - جامعة حلوان - حفظه الله، عظيم الشكر وخلص التقدير والاحترام، علي تفضله بقبول سيادته المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، حيث ستكون ملاحظاته وتوجيهاته محل اهتمام لتخرج هذه الرسالة على أفضل ما يكون، فبارك الله له في عمره وصحته وحفظ الله له أهل بيته، وجزاه الله عنّي وعن العلم خير الجزاء.

والشكر موصول إلى السيد العالم الجليل الأستاذ **الدكتور/ مصطفى فهمي الجوهري** - أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - حفظه الله، علي تفضله بقبول سيادته المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، وما تکبده من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإثراها بمخالطاته العلمية القيمة، حيث تكون ملاحظاته وتوجيهاته محل اهتمام لتخرج هذه الرسالة على أفضل صورة، فله مني كل الاحترام والحب والتقدير، وأسأل الله أنه يبارك له في عمره وصحته، وأن يحفظ له أهل بيته، ويمدهم الله بالصحة والعافية. وأن يجزيه الله عنّي وعن العلم خير الجزاء.

وأخيرا كل التقدير لأفراد عائلتي وأصدقائي جمِيعاً علي تشجيعهم لي، وأدعوا الله أن يجزي عنّي كل من ساعد وأسهם في إتمام رسالتي المتواضعة، وادعو الله عز وجل أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه.

وَمَا تُوفِيقٌ إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوْكِيدٌ وَالْيَهُ أَنِيبٌ

الباحثة

نوره محمد أحمد حسين

المقدمة

من سمات الأبحاث العلمية أنها ترتبط بظروف المجتمع الذي تجري فيه، وتحاول أن تعرض للمشاكل التي تواجهها، مع إيجاد الحلول المناسبة لها، وإلا أصبحت ذات قيمة نظرية بحثة لا ترتبط بالواقع العلمي.

أصبح للشركات المساهمة المساهمة دوراً في غاية الأهمية مع التطورات العصرية الحديثة بالعالم سواء من النواحي التكنولوجية أو السياسية والفكرية وغيرها من نواحي التطور البشري، ومن ثم فتميزت تلك الشركات بامتلاكها دوراً جوهرياً في تطوير وتنمية الاقتصاديات الوطنية بمختلف دول العالم مما يدعم بدوره فكرة تطور وجود الشركات التجارية ولا سيما الشركات المساهمة التي تتبنى مبدأ الحرية التجارية بعيداً عن التقيد بالحدود السياسية والتطور المستمر اعتماداً على مبدأ المنافسة الكاملة مع الشركات جميعها سواء شركات تجارية عملاقة أو شركات متوسطة أو غيرها من الشركات الناشئة مما يساهم بتطور دور تلك الشركات ومساهمتها في تنمية اقتصاديات الدول في جميع أنحاء العالم.^(١)

فقد تحولت الشركات التجارية ومنها الشركات المساهمة من كونها مجرد تكتلات أو كونها مجموعة من الأشخاص المتمثلة في صورة المشاريع التعاقدية إلى أداة ذات تأثير فعال بتطورات الدولة وتميزتها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا قد دفع بدوره التشريعات الوطنية بمختلف أنحاء العالم إلى وضع ما يلزم من التشريعات والنصوص القانونية الازمة لحماية الشركات التجارية ولا سيما الشركات المساهمة وتنظيم تعاملاتها وعلاقتها مع الغير بشكل يدفعها لتحقيق الاستقرار والأهداف المرجوة من إنشائها.^(٢)

(١) د. محمود صالح قائد الأرياني، اندماج الشركات كظاهرة مستحدثة ، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، ط ٢٠١٣ ، ص ٧.

(٢) د. هشام بو حجر، الحماية الجنائية للشركات التجارية في التشريع الجزائري والمقارن، رسالة دكتوراه ، ط ٢٠١٧ ، ٢٠٨/٢٠١٧ ، جامعة باتنة- الجزائر، ص ١ .

وفي ظل ما حظيت به الشركات التجارية المساهمة من أهمية كبيرة في نهاية القرن الماضي مع الانهيار السوفياتي وانهيار الشيوعية وبروز الأفكار التحررية على مستوى الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية وما تبعها من الدعوة لحرية التجارة اللامتناهية والتي دعمت بالتطور العلمي والثورة المعلوماتية والتي بدورها شجعت انتشار الشركات التجارية المساهمة على حساب وجود التاجر المفرد^(١) ومن هنا فكان لابد من دراسة الشركات المساهمة والتعمق بدراساتها وحقوقها وكيفية حمايتها فكريًا وجنائيًا لعدة أهداف من أهمها ضمان تنظيمها وعدم العبث بمدخرات هؤلاء الأفراد المسامين بها ومن ثم زعزعة الاقتصاد القومي مما يساهم بدوره في تحقيق أقصى قدر ممكن من النجاح الاقتصادي الوطني.

ولم تكن مصر بمعزل عن هذه التطورات العالمية في المجال الاقتصادي والسياسي وظهور فكرة الحرية التجارية التي لحقت بالتحرريات السياسية الناتجة عن الانهيار الشيوعي السوفياتي، فقد عاشت مصر في سبعينيات القرن الماضي تحولاً شملت كافة أنحاء الحياة الإنسانية وقد كان المجال الاقتصادي المجال الأكبر الذي ظهرت به تلك التطورات والتغيرات والذي بدوره أثر على الحياة المصرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما دفع بالشرع المصري لضرورة التكيف مع الأوضاع وإصدار التشريعات والنصوص القانونية المدعمة للسوق والفكر التجاري الحر وإفساح المجال للتدفقات والاستثمارات العربية والأجنبية بالسوق المصري.^(٢)

(١) د. عادل عبد السميح عبد الفتاح العزباوي، الحماية الجنائية للشركات التجارية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ص ٣ - ٥ ولمزيد من التفصيل عن أشكال وأثار التغيرات، انظر ذلك في. ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الفترة بين ٢٠ - ٢١ ابريل لسنة ١٩٩٣ - قسم بحوث الجريمة ، ص ١٠ وما بعدها.

(٢) د. عادل عبد السميح عبد الفتاح العزباوي، الحماية الجنائية للشركات التجارية، المرجع السابق، ص ٣:٥.